التغيرات الهيكلية والتكييف الاقتصادي في اليمن
دراسة قياسية للمدة(١٩٨٦- ٢٠٠٣)

د.مايح شبيب الشمري *
د.محمد جبار الشمري**

الفصل الأول

المقدمة :

ان البيئة الاقتصادية العالمية التي تواجهها البلدان النامية أصبحت تتطلب قدرا عالياً من الكفاءة الانتاجية والتنافسية إلى جانب تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية مثل زيادة معدلات النمو والحفاظ على مستوى مناسب من العمالة وقدر من استقرار الأسعار الداخلية وسعر الصرف ومركز سليم لميزان المدفوعات، فضلاً عن أهداف اجتماعية في مجالات توزيع الدخل والتعليم والمستوى المعاشي وغيرها .فمن السمات الأساسية للبيئة الاقتصادية الجديدة، التقدم التكنولوجي السريع والدرجة العالية من الاعتماد المتبادل Interdependence والعولمةGlobalization، فعولمة الأسواق وتلاشي الحواجز التي تعترض التبادل السلعي والمالي فضلاً عن ظهور تكتلات اقتصادية كبيرة، كل ذلك يتطلب تحقيق مستوى معين من الكفاءة الاقتصادية والتنافسية للصمود أمام المنافسة الأجنبية والنفاذ إلى الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من المحاولات المتعددة لمواكبة التغيرات التي تحدث على الصعيد الاقتصادي العالمي، التي أصبحت لا مفر منها للتكيف بحسب المناخ الاقتصادي السائد، مازال عد كبير من البلدان النامية ولاسيما الأقطار العربية يعاني من اختلالات اقتصادية

*استاذ مساعد قسم الادارة كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة
**استاذ مساعد قسم الادارة كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة

كبيرة تتمثل بارتفاع معدل التضخم والمغالاة في قيمة العملة والعجز الكبير في الموازنات العامة وفي موازين المدفوعات، وترتب على هذه الاختلالات والتشوهات تدني مستوى الكفاءة والأداء الاقتصادي.

ونظراً لهذا الوضع الذي لا يمكن استمراره أصبح لسياسات التكييف والتصحيح الهيكلي ضرورة موضوعية لتجاوز تلك التشوهات والاختلالات الاقتصادية والانتقال إلى وضع جديد يمكن أن يدوم، وذلك يتطلب تطبيق مجموعة من الإجراءات الاقتصادية للوصول إلى المستوى الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي من ناحية، ويواكب الأوضاع الاقتصادية المتغيرة على الصعيد العالمي من ناحية أخرى.

ومنذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين وجدت الدول النامية نفسها مطالبة بإدخال سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي تلك التي أصبحت من آليات النظام الاقتصادي العالمي الجديد وذلك من اجل تصحيح الاختلالات ومعالجة الأزمات الاقتصادية التي خلقتها تطورات خارجية قد لا يكون للبلدان النامية دخل في نشؤها . فالركود الذي حدث في أوائل الثمانينات وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية والعجز في ميزانيات بعض الدول المتقدمة أدى إلى الأضرار بتوافر السيولة النقدية في العالم وتوزيعها بين الدول، وكان على الدول المتقدمة أن تتكيف لمواجهة هذه الأزمة أن لا تنقل أعباءها إلى البلدان النامية التي عانت كثيراً من حدوث هذه الاختلالات الخارجية المتوالية تلك التي أصبحت من الصعوبة بمكان تحملها ولا سيما فيما يتعلق بأعباء خدمة الديون الخارجية الباهضة، ومن اجل إعادة جدولة هذه الديون لجأت البلدان النامية إلى المؤسسات المالية الدولية) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (للحصول على القروض والتسهيلات لمواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية، وكانت الصيغة التقليدية التي تشترطها هذه المؤسسات الدولية عند منح القروض هو اتخاذ مجموعة تدبيرات في مقدمتها تخفيض أسعار صرف عملات الدول النامية المبالغ فيها، فضلاً عن تقليل عجز الموازنات العامة والحد من التضخم وإلغاء الإعانات وتخفيض الدعم على الانتاج والاستهلاك والتوجه نحو الخصخصة

Privatization، وبعبارة أخرى أحداث تحول عام نحو توجهات السوق وتحرير التجارة.

وأمام حالة الاضطرار لقبول شروط المؤسسات الدولية المتبنية تنفيذ سياسات التكييف الاقتصادي لبعض الدول المقترضة التي تعاني من اختلالات اقتصادية، ولتحقيق الكفاءة الانتاجية والتنافسية على الصعيد العالمي للدول الأخرى، أدى ذلك كله إلى تبني سياسات التكييف على أمل أن يؤدي ذلك إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فضلاً عن تعزيز فرص النمو وزيادة معدلاته .

مشكلة البحث

إن المشكلة المطروحة لا تتعلق بكون أن البلد المدروس (اليمن) يقوم بتكييف سياساته الاقتصادية أو لا يقوم، وإنما يتعلق بنوعية التكييف ومضمونه ونتائجه، ذلك إن التكييف يمكن أن يتم بطريقة عشوائية غير منظمة مما يهدد إمكانيات النمو والتنمية ويترك أثاراً اجتماعية سلبية مع ضيق نطاق النتائج الاقتصادية، وهذا ما يحدث إذا تم التكييف على سبيل المثال عن طريق التقييد الشديد للطلب وللاستيرادات عن طريق سياسة انكماشية قاسية تنطوي على سياسات تضر بالتنمية البشرية وزيادة البطالة وخفض مستوى المعيشة، أما التكييف المنظم فلابد أن تتوافر فيه مجموعة شروط منها:

١. المساعدة على تخفيض مستوى العجز الخارجي إلى الحد الذي يمكن استمراره مؤقتاً.
٢. أن يكون التوازن الخارجي والداخلي متفقاً مع تحقيق معدلات معقولة لنمو الناتج القومي واستقرار مستوى الأسعار.
٣. إن يعمل برنامج التكييف الهيكلي على إعادة توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة واستغلال الطاقات الممكنة.
٤. مراعاة البعد الاجتماعي عند تطبيق برامج التكييف للتقليل من الآثار الاجتماعية السلبية التي يتحملها ذوو الدخل المحدود عند تلك البرامج.

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل عام إلى تقييم سياسات التكييف الاقتصادي في اليمن وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الأهداف

التفصيلية للبحث كما يأتي:

١. استعراض الأساس النظري لسياسات التكييف الاقتصادي.
٢. تحليل مظاهر الاختلالات الهيكلية.
٣. تقدير نماذج قياسية تتضمن معرفة الأثر الكلي لبرامج التكييف الاقتصادي على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في اليمن .

فرضية البحث:

إن تناول موضوع التكييف ينبغي إلا ينطلق من فرضية الانحياز المسبق (مع) أو (ضد) كما ينبغي إلا ينتهي إلى حيثية حكم بالقبول أو الرفض، فالتكييف بصفته استراتيجية حركة قادت إليها أزمات الاقتصاد العالمي ليس موضوعاً لمحاكمة النفي والإيجاب، ولكنها موضوع استجابة المؤشرات الاقتصادية للسياسات المطبقة بأمل التعامل الواعي معها لتعزيز الموقع فوق سلّم القوة الاقتصادية، فهي عملية من الخطأ أن نتسرع ونتخذ موقف الفصل بالاعتماد على نتائج قد توصي بها الأحداث الآنية، فنحن إزاء عملية لها جوانبها المتشعبة وأثارها المتنوعة . لذا يجب أن تنطلق من فرضية أساس تقول: أن سياسات التكيف الاقتصادي لم تصل لحد الآن إلى الأهداف المرجوة منها وذلك لمحدودية النتائج الاقتصادية والاجتماعية المتحققة، وكذلك إن فاعلية سياسات التكييف منخفضة في بدايات تطبيقها لعدم الملائمة الكاملة للسياسات المطبقة مع واقع البلدان النامية.

منهجية البحث:

من اجل الوصول إلى نتائج البحث، تم اعتماد منهجين: أولهما المنهج الوصفي التحليلي، وثانيهما منهج التحليل الكمي الذي يقيس العلاقة بين المتغيرات المدروسة وآثارها، ومن شأن تلك المناهج اختبار فرضية البحث من خلال البحث التطبيقي والوقائع الملموسة.

تبويب البحث:

تم توزيع البحث على أربعة فصول، تناول الفصل الأول المقدمة، بينما تضمن

الفصل الثاني الإطار النظري، في حين استعرض الفصل الثالث تحليل مظاهر الاختلالات الهيكلي في اليمن، وتضمن الفصل الرابع تحليل ومناقشة نتائج قياس الأثر الكلي للتكييف على مؤشرات الأداء العام للاقتصاد الكلي في اليمن، وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الثاني
(الإطـــــــار النظـــــــري)

المبحث الأول: (الاختلالات الهيكلية)

إن حدوث اختلالات هيكلية في اقتصاد ما مؤشر مهم لواضعي السياسة الاقتصادية لأجراء تعديلات أو تصحيحات اقتصادية لمعالجة تلك الاختلالات سواء أكانت تلك التعديلات على المستوى القطاعي أم على المستوى الكلي، وتعاني البلدان النامية من اختلالات متعددة مترابطة، ومتبادلة التأثير منها ماله علاقة بالموروث الاجتماعي، والاقتصادي، والأخرى حديثة النشوء نتيجة تنامي أوجه القصور في السياسات العامة، وتدني مستويات التنمية، والتطورات الدولية المعاصرة، ومن هذا المنطلق كان لابد من التعرف على ابرز مظاهر الاختلالات الهيكلية وعلى النحو الآتي.

أولا :اختلال هيكل الموارد:

تمثل الموارد الاقتصادية أساس النشاط الاقتصادي ولذلك إن الاختلال في هيكل الموارد يمثل قصورها في تلبية حاجات ذلك النشاط ويتمحور اختلال هيكل الموارد بصورة رئيسية حول ثلاث فجوات هي :

١. **الفجوة بين الادخار والاستثمار(فجوة الموارد الداخلية):**

وهي تعبر عن الفرق بين الاستثمارات المنفذة في الاقتصاد والمدخرات المحلية أو بتعبير آخر الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي وأجمالي الطلب المحلي أي الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

وتشير النظرية الاقتصادية الكلية إلى أن تعادل إجمالي الادخار مع إجمالي الاستثمار يمثل أساس التوازن العام لأي اقتصاد، إلا إن البلدان النامية عموماً تعاني من قصور المدخرات المحلية في تغطية الاستثمارات المحلية، فحجم الادخارات وأسلوب استثمارها هو الذي سيحدد تكوين رأس المال لان الامكانات المتاحة لتكوين الادخارات المحلية تتفاوت من بلد إلى آخر تبعاً لما يمتلكه كل قطر من موارد طبيعية، فضلاً عن تباين السلوك الادخاري[1]..

٢. الفجوة بين الصادرات والاستيرادات (فجوة الموارد الخارجية):

تنعكس الفجوة بين الصادرات والاستيرادات بصورة عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات ويمثل ذلك نمطاً من الخلل الهيكلي الذي يستدعي أجراء التعديل والتكييف على مستوى الاقتصاد الكلي، وتعبر تلك الفجوة أيضاً عن قصور في حصيلة الصادرات من السلع والخدمات عن تغطية قيمة الاستيرادات، أن فجوة الموارد الخارجية هي انعكاس لفجوة الموارد الداخلية، وهي تعبير عن مستوى التباين بين الطلب الكلي والعرض الكلي[2].

٣ الفجوة بين الإيرادات والنفقات (فجوة الموازنة العامة):

تعبر هذه الفجوة عن اختلال الموازنة العامة، وفي مثل هذه الحالة يكون هناك قصور في الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة الذي ينعكس بصورة عجز في الموازنة، وانطلاقا من الفكر المالي ألكنزي تضطر الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة عن طريق الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي والى زيادة إصدار النقد، إلا انه مع ظهور الركود التضخمي Stagflation وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي مع بداية السبعينات، أدى إلى ظهور المدرسة النقدية الفريدمانية التي ترى إن أية سياسة مالية أو نقدية توسعية لن تؤدي إلى زيادة ملموسة في الناتج الحقيقي بقدر ما تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم [3]

ثانياً: اختلال الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي:

وتمثل الاختلالات في البنية القطاعية للاقتصاد الوطني من خلال نسب مساهمة

القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتتضح تلك الاختلالات مثلاً عندما يكون هناك تراجع في مجالات الانتاج السلعي في القطاعات الحيوية المنتجة لصالح القطاعات الخدمية والتوزيعية عموما والقطاعات الغير انتاجية خاصة.

ثالثاً :المظاهر الأخرى للاختلالات الهيكلية:

تنعكس المظاهر الأخر للاختلالات الهيكلية بالاختلال الذي يصيب المفاصل المهمة للاقتصاد الوطني من جهة. واستمراره لمدة طويلة من جهة أخرى، لذا يمكن عد صور الاختلال المتمثلة:

- المديونية الخارجية.
- الانكشاف الغذائي.
- تزايد تدخل الدولة وتشوهات السوق.
- الفقر وقصور التنمية البشرية.

مظاهر الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها البلدان النامية، الأمر الذي يتطلب إجراء تغييرات أو تصحيحات هيكلية لإزالة تلك المظاهر والحد من تأثيرها في مستوى الأداء الاقتصادي في تلك البلدان وسوف نتطرق إلى أهم تلك الاختلالات وهي:-

المديونية الخارجية:

عندما حدثت التغيرات الكبيرة في الاقتصاد العالمي في عقد السبعينيات*، اتجهت موازين مدفوعات البلدان النامية إلى تسجيل عجز بمعدلات كبيرة، مما دفع معظم هذه البلدان إلى الإفراط في الاستدانة الخارجية بكونه مخرجا رئيسا لتسوية ذلك العجز. ومنذ ذلك الوقت وحتى عام 1982استمر نظام الائتمان الدولي الذي طورته الأسواق النقدية العالمية في تمويل البلدان المقترضة بما تحتاج من سيولة وبسخاء، ولا سيما عندما أصبح النشاط التمويلي للبنوك التجارية يحقق معدلات مرتفعة للأرباح في ضوء ارتفاع أسعار الفوائد وتعويمها، وفي ظل هذه الظروف أخذت البنوك تتسابق فيما بينها لإقراض تلك البلدان من غير أن تراعي قدرتها على السداد في المستقبل .[4]

- من التغيرات في الاقتصاد العالمي في عقد السبعينيات انهيار اتفاقية بريتون وودز، ارتفاع أسعار النفط، الركود الاقتصادي في البلدان الصناعية الرأسمالية، فوضى أسعار الصرف، الإفراط في ضخ السيولة العالمية من خلال توسع سوق الدولار في أوربا، نمو نزعة الحماية، تدهور الطلب العالمي على المواد الأولية ...الخ.

المبحث الثاني

(تصنيف سياسات التكييف الاقتصادي)

إن هناك أكثر من صفة يمكن الإشارة إليها عند دراسة سياسات التكييف الاقتصادي، إذ يمكن تصنيفها بحسب نوع البرامج ومدتها كسياسات التثبيت الاقتصادي وسياسات التصحيح الهيكلي وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتحولات الهيكلية، إما تصنيف سياسات التكييف بحسب نوع السياسة الاقتصادية فتقسم على سياسة نقدية وسياسة مالية وسياسة تجارية، وجرى العرف في أدبيات صندوق النقد الدولي على تصنيف سياسات التكييف بحسب جوانب الاقتصاد الكلي إلى سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض وسياسات تحسين القدرة التنافسية، وهذا التقسيم هو الأكثر شيوعاً، ويمكن التصنيف بحسب المستوى الاقتصادي إلى التكيف الاقتصادي الكلي والتكييف الاقتصادي الجزئي، وبالتطرق إلى أي من التصنيفات المذكورة في أعلاه نلاحظ التداخل الكبير بين سياسات التكييف نفسها في كل تصنيف فضلاً عن تداخل التصنيفات فيما بينها وكما يأتي :

أولا: تصنيف سياسات التكييف الاقتصادي بحسب نوع البرامج ومدتها:

١- **سياسة التثبيت:** وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال برامج قصيرة الأجل تقرب من(١٢-١٨) شهراً في حالة حصول اختلال في ميزان المدفوعات والموازنة العامة بصورة مؤقتة أو دورية وتركز هذه السياسة بشكل أساسي على تخفيض مستوى الطلب الكلي.

٢- **سياسة التكييف الجزئية:** وغالباً ما يطلق عليها سياسة التصحيح

ومضمونها تنفيذ برامج متوسطة الأجل من (٣-٥) سنوات، والغاية منها التكييف مع الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية وتهدف إلى التخصيص الامثل للموارد لزيادة العرض ورفع كفاءة أداء مؤسسات الاقتصاد الوطني من خلال عملية الخصخصة والتحرير الاقتصادي.

٣- **سياسة الإصلاح الاقتصادي:** تنفذ هذه السياسة في الأجل الطويل من خلال إصلاح الأنظمة والقوانين المتعلقة بأطر السياسة الاقتصادية العامة، وهي تمثل إصلاحات تنظيمية ومؤسساتية،وتعالج المعوقات التي تعترض سياستي التثبيت والتصحيح، وبذلك يكون النظام القائم وفلسفته على المحك، فإما أن تكون الإصلاحات التنظيمية محدودة أو قد تكون إصلاحات شاملة تستدعي استبدال النظام الاقتصادي وفلسفته بنظام آخر.

ثانياً :تصنيف سياسات التكييف الاقتصادي بحسب نوع السياسة الاقتصادية:

١- السياسة النقدية:

السياسة النقدية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة المؤثرة في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال متغيرات أساس لهذا النشاط، كالاستثمار والأسعار والدخل والانتاج لتحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية واستقرار الأسعار وتحسين وضع ميزان المدفوعات وتحقيق الاستخدام الكامل . وللسياسة النقدية تعاريف كثيرة[5]، ولعل أكثر التعاريف شمولاً ما جاء به(Einzing)هو أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية سواء أكانت أهدافها نقدية أم غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية المتخذة للتأثير في النظام النقدي، وتتطلب السياسة النقدية وجود علاقة بين الأدوات النقدية التي تتحكم بها السلطة النقدية وبين المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر فيها وتتأثر بها وعادة ما يستخدم الائتمان المحلي وعرض النقد هدفاً وسيطاً لتحقيق الأهداف وتستخدم السلطات النقدية نوعين من الوسائل أو الأدوات هي الوسائل الكمية أو العامة

والوسائل النوعية التي تتعلق بعمليات السوق [6].

٢- السياسة المالية:

يقصد بالسياسة المالية بأنها تلك السياسة الحكومية المعتمد عليها في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي)الإنفاق العام (لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة). فالسياسة المالية التي تتوخى تلبية حاجات الإنفاق العام قائمة على أساس أولوية تغطية حاجات إنفاق الدولة بأشكاله المختلفة من إنفاق جار وإنفاق رأسمالي وإنفاق تنموي، غير إن واقع الحال يشير إلى إن السياسة المالية تعطي الأولوية في معظم الأحيان لتلبية حاجات الإنفاق مع نوع من المرونة بشأن الأهداف الكلية بعيدة المدى، وبهذا تجاوزت السياسة المالية اهتماماتها الضيقة. المتعلقة بتمويل الموازنة فقط بل أنها تسعى نحو تكييف الموازنة لتخدم الأهداف الاقتصادية الكلية.[7]

ومن المعروف أن صندوق النقد الدولي يتبنى أراء المدرسة النقدية ومفاهيمها، ومن ثم إنه يركز اهتماماته في السياسة النقدية للبلدان الأعضاء، إلا أن واقع الحال يشير إلى إن سياسة التكييف المالي تمثل إحدى السياسات المهمة في برامج التكييف التي تبناها صندوق النقد الدولي عند تمويله البلدان التي تعاني من مشاكل في توازنها الداخلي أو الخارجي.[8]

ثالثاً: تصنيف سياسات التكييف الاقتصادي بحسب جوانب الاقتصاد الكلي

١- سياسات جانب الطلب:

تمثل سياسات جانب الطلب Demand–Side policies، إدارة الطلب الكلي لتحقيق التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي من خلال الوصول إلى حالة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد القومي ويتم ذلك في اتخاذ إجراءات تؤثر في المستوى الإجمالي أو معدل نمو الطلب المحلي أو الاستيعاب، وتشمل مثل هذه السياسات السلسلة الكاملة من التدبيرات المالية والضريبية والنقدية والائتمان المحلي التي تؤثر في مستوى الطلب الكلي أو معدل نموه بحيث يتم تناسق مستوى الطلب الكلي ومعدل نموه

بمستوى الانتاج المحلي ومعدل نموه وأي تدفقات صافية لرؤوس الأموال من الخارج، هذا الربط سيحقق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي الذي يحد هو الأخر من ارتفاع معدلات التضخم ويحد من تفاقم العجز الداخلي والخارجي على حد سواء.[9]

٢- سياسات جانب العرض:

تمثل سياسات جانب العرض Supply-Side policies السياسات الموجهة نحو النمو الذي تسهم في تعويض السياسات الانكماشية لبرامج التثبيت التي لا تحقق التشغيل الكامل للموارد المتاحة من خلال أحداث تحولات هيكلية ومؤسسية لاقتصاديات الدول النامية والإنفاق على المجالات التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي وتهدف سياسات جانب العرض زيادة حجم السلع والخدمات التي يوفرها الاقتصاد المحلي عند أي مستوى معين من الطلب المحلي.[10]

٣- سياسات تحسين القدرة التنافسية الدولية:

تحتوي سياسات تحسين المنافسة الدولية أو ما يطلق عليها(سياسات تحويل الانتاج نحو التصدير) على عناصر من كل من سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض، وتعد كل من سياسة التحرير المالي وتحرير التجارة الدولية وسعر الصرف جوهر هذه السياسات.

وتحسين القدرة التنافسية الدولية هو سبب تعليق أهمية كبيرة على دور سياسات سعر الصرف في برامج الاستقرار الاقتصادي، وعموماً فإن مزيج من السياسات سيغير من سعر الصرف الحقيقي، ومن ثم يؤثر في كل من الاستيعاب المحلي الحقيقي والحافز لانتاج سلع متداولة تجارياً [11]

ولتحسين القدرة التنافسية لدولة ما أو لصناعة بعينها يعتمد على السياسات والإجراءات التي من شأنها توسيع قاعدة الموارد المتاحة للدولة أو للصناعة من (رأسمال مادي، وتكنولوجيا، وراسمال بشري) ورفع كفاءة استغلال تلك الموارد، وتوفير المناخ التشريعي والإجرائي والإداري الذي يسمح لها بتحقيق أقصى انتاجية ممكنة للعناصر مجتمعة، على أن يرتبط ذلك بكل مستجدات السوق العالمي من ناحيتي العرض والطلب، وعليه فإن توفير البيئة التنافسية يعد وسيلة فعالة لضمان الكفاءة

الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي .ومما تقدم يمكن القول إن عناصر القدرة التنافسية تبدأ بالمؤشرات الكلية للاقتصاد القومي مروراً بالعلاقات الاقتصادية الخارجية .[12]

وتقاس القدرة التنافسية لاقتصاد ما مقارنة باقتصاد أخر من خلال أسلوب التغير في مؤشر الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية وبالعملة نفسها، فالزيادات في الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية تمثل انخفاضاً في القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي مقارنة بالاقتصاد الخارجي والعكس صحيح، ونظراً للتضخم وتقلبات الأسعار تستخدم أسعار الصرف الحقيقية الفعلية لقياس القدرة التنافسية بين البلدان، وهي تمثل متوسط مرجح لنسب مؤشر الأسعار المحلية إلى مؤشر أسعار الشركاء أو المنافسين التجاريين بعملة واحدة.[13]

رابعاً: التصنيف بحسب المستوى الاقتصادي:

١- التكييف الكلي(الشامل): يمثل التكييف الاقتصادي الكلي تنفيذ استراتيجية للتنمية وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستدامة، من خلال سياسات تكييف تتناول تحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التثبت، وهو يشمل السياسة المالية والنقدية ونظام سعر الصرف ويتطلب ذلك بلوغ توازن الاقتصاد الكلي.

٢- التكييف القطاعي: هذا النوع من التكييف يتناول إجراء عمليات تكييف على مستوى القطاعات والمؤسسات المكونة للاقتصاد، وكثيراً ما تمثل تكييف قطاع معين مثل القطاع الصناعي أو القطاع الزراعي أو القطاع المالي والمصرفي....الخ، كجزء من عملية تكييف شاملة على مستوى الاقتصاد كلياُ.

الفصل الثالث:
مظاهر الاختلال الهيكلي في الاقتصاد اليمني

المبحث الأول :اختلال هيكل الموارد

الاقتصادية)

يعد اختلال هيكل الموارد عاملاً أساسيا في حدوث الاختلالات الهيكلية الأخرى في الاقتصاد لكونه يعكس اختلال هيكل الانتاج والتراكم، وهذا يظهر بصورة انخفاض في مستوى عرض السلع والخدمات في الاقتصاد عن مستوى الطلب المحلي ومن ثم يساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ويتطلب المسار السليم لعملية التنمية الاقتصادية وجود نوع من المواءمة النسبية بين الموارد واستخداماتها، حتى لا تكون ندرة الموارد سبباً في حدوث اختناقات متعددة في الاقتصاد كانخفاض معدل نمو الناتج المحلي نتيجة لانخفاض مستوى الاستثمار أو زيادة الاعتماد على الخارج نتيجة لندرة الموارد الأجنبية ...الخ. ومن المعلوم أن البلدان النامية تتسم باختلال هيكل الموارد الاقتصادية يتمحور بصورة رئيسية حول ثلاث فجوات هي:فجوة الموارد الداخلية المتمثلة بالفجوة بين الادخار والاستثمار وفجوة الموارد الخارجية المتمثلة بالفجوة بين الصادرات والاستيرادات وفجوة الموازنة العامة المتمثلة بالفجوة بين الإيرادات والنفقات.[14]

١- الفجوة بين الاستثمار والادخار (فجوة الموارد الداخلية):

تعبر الفجوة بين الاستثمار والادخار عن فجوة الموارد الداخلية التي تعكس مظهر الاختلال الداخلي، إذ إن هذه الفجوة تشير إلى قصور الادخارات الوطنية المطلوبة، فحجم الادخارات وأسلوب توظيفها هو الذي سيحدد تكوين رأس المال لان الامكانات المتاحة لتكوين الادخارات الوطنية وبالاستعانة بالجدول (1) يمكن متابعة تطور الفجوة بين الاستثمار والادخار في اليمن للمدة(١٩٨٦-٢٠٠٣) ومدى تأثير برامج التكييف الاقتصادي على مسارها في المدة التي طبقت بها تلك البرامج.

جدول(١) الفجوة بين الاستثمار والادخار ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليمن للمدة (١٩٨٦- ٢٠٠٣).

السنة	الفجوة (القيمة مليون دولار أمريكي)	الفجوة إلى(GDP)%
1986	2119.5-	39.9-
1987	1539.1_	31.1_

1988	2065.9-	38.1-
1989	1449.3-	20.4-
1990	1656.5-	19.2-
1991	1511.6-	22.6-
1992	1036.9-	12.8-
1993	1725-	31.0-
1994	1070-	22.0-
1995	1041-	23.2-
1996	504-	9.8-
1997	291-	5.0-
1998	817-	15.7-
1999	549-	8.9-
2000	993	11.3
2001	189	2.2
2002	79-	0.83-
2003	119-	1.1-

احتسبها الباحثين بالاعتماد على:

صندوق النقد العربي "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" (2004)

صندوق النقد العربي "الحسابات القومية في الدول العربية " للمدد1991-1981 و1998-1988

كان معدل قيمة الفجوة بين الاستثمارات والادخارات ومعدل نسبة الفجوة من الناتج المحلي للمدة قبل تطبيق برامج التكييف الاقتصادي (١٩٨٦– ١٩٩٤) هو -1574.9. مليون دولار ، و -26%على التعاقب ، ويعود اتساع هذه الفجوة إلى أنّ المدة التي سبقت تطبيق برامج التكييف تتميز بادخاراتها السالبة، الذي يدل على عدم وجود أي ادخارات محلية لتمويل الاستثمار المحلي، إذ يتم اللجوء إلى الاقتراض ليس لتمويل الاستثمار فحسب وإنما لتمويل بنود الإنفاق الأخرى، ومما يؤيد ذلك هو أنّ اليمن بدأت بسحب شرائح حقوق السحب الخاصة، ضمن ما يسمى بتسهيل التمويل التعويضي والطارئ

حتى عام 1993وبعد ذلك دفعت تلك الظروف اليمن إلى أبرام اتفاق التثبيت والتكييف الهيكلي الأول عام 1995مع صندوق النقد والبنك الدوليين [15] ويشهد معدل فجوة الموارد المحلية ونسبتها من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا خلال مدة تطبيق برامج التكييف(١٩٩٥- ٢٠٠٣) إذ بلغا-) (24609مليون دولار، -5.670%على التوالي ، وتلك النتائج لا تشير إلى التحسين النسبي في تضييق حجم فجوة الموارد الداخلية فحسب بل حققت فائض في السنوات (٢٠٠٠-٢٠٠١) الذي يعزى إلى تطبيق سياسات التكييف الاقتصادي وما رافقتها من تخفيض مستوى الطلب المحلي ورفع كفاءة تحصيل الإيرادات العامة وزيادة المدخرات المحلية.

٢- الفجوة بين الصادرات والاستيرادات(فجوة الموارد الخارجية)

النمط الأخير الذي يعبر عن الخلل الهيكلي ينعكس من خلال فجوة الموارد الخارجية التي تمثل بدورها الفجوة بين الصادرات والاستيرادات الناتجة عن قصور في حصيلة الصادرات من السلع والخدمات عن تغطية قيمة الاستيرادات فيها إن فجوة الموارد الخارجية هي انعكاس لفجوة الموارد الداخلية وهي تعبر عن مستوى التباين بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

ومن الجدير بالتنويه أن الجدول (2) يشابه جدول رقم (1)من الناحية النظرية وذلك لان نظم الحسابات القومية تجعل من المحتم تناظر وتساوي فجوة الادخار والاستثمار(فجوة الموارد الداخلية) والفجوة بين الصادرات والاستيرادات(فجوة الموارد الخارجية) في المدد السابقة. ويمكن إثبات ذلك من خلال:

حيث إن:-

Y= C+I+(X-M)

الناتج المحلي الإجمالي =Y

Y+M=C+I+X

إجمالي الاستهلاك=C

Y=C+S

إجمالي الاستثمار =I

C+S+M=C+I+X

إجمالي الادخار =S

M-X=I-S

الصادرات =X

الإستيرادات=M

ومما سبق يظهر تطابق الفجوتين، ويطلق على التحليل بين فجوة الموارد

الداخلية وبين فجوة الموارد الخارجية (بنموذج الفجوتين) Tow Gaps Model وذلك لوجود تناظر بينهما.

بناءً على ما تقدم سوف نستعرض فجوة الموارد الخارجية بين الصادرات والواردات في اليمن للمدة (١٩٨٦-٢٠٠٣) ومقارنة تلك الفجوة قبل تطبيق برامج التكييف الاقتصادي وبعده ويتم الاستعانة بالجدول.(2)

جدول (٢) الفجوة بين الصادرات والاستيرادات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليمن للمدة(١٩٨٦-٢٠٠٣).

السنة	الفجوة (القيمة مليون دولار أمريكي)	الفجوة إلى(GDP)%
1986	2119.5-	39.9-
1987	1539.1_	31.1_
1988	2065.9-	38.1-
1989	1449.3-	20.4-
1990	1656.5-	19.2-
1991	1511.6-	22.6-
1992	1036.9-	12.8-
1993	1725-	31.0-
1994	1070-	22.0-
1995	1041-	23.2-
1996	504-	9.8-
1997	291-	5.0-
1998	817-	15.7-
1999	549-	8.9-
2000	993	11.3
2001	189	2.2
2002	79-	0.83-
2003	119-	1.1-

احتسبها الباحثين بالاعتماد على:

صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" (2004).

صندوق النقد العربي "الحسابات القومية في الدول العربية " للمدد1991-1981و.1998-1988.

فكان معدل القيمة الفجوة بين الصادرات والواردات ومعدل نسبتها من GDPخلال المدة(١٩٨٦- ١٩٩٤) التي سبقت تطبيق برامج التكييف هو -1574.9مليون دولار و 26%على التوالي في حين بلغت تلك المؤشرات للمدة (١٩٩٥- ٢٠٠٣) التي شهدت تطبيق برامج التكييف بما يقرب من – 246.4مليون دولار و –5.67% على التوالي أيضاً، وهذا يشير إلى تحسن نسبي في وضع الحساب التجاري لميزان المدفوعات خلال مسيرة التصحيح من خلال أحداث تعديلات في سعر صرف العملة اليمنية عند مستوى مرتبط بمؤشرات السوق لتصحيح المغالاة فيه بغية تشجيع زيادة الصادرات غير التقليدية وتقليص حجم فجوة الموارد الخارجي.

٣- الفجوة بين الإيرادات والنفقات(فجوة الموازنة العامة):

تعبر الفجوة بين الإيرادات والنفقات عن العجز في الموازنة العامة للدولة، وتعد جزء من فجوة الموارد الداخلية يكون مسؤول عنها القطاع العام، ويطلق على التحليل الذي يربط بين الاختلال الداخلي المعبر عنه بفجوة الادخار/ والاستثمار للقطاع الخاص وفجوة الإيرادات/ النفقات للقطاع العام وبين الاختلال الخارجي المعبر عنه بفجوة الصادرات/ الاستيرادات بتحليل نموذج الفجوات الثلاث .[16]

إن الفرق بين استثمارات القطاع الحكومي وادخاراته يعكس لنا حالة الفائض أو العجز في الموازنة العامة للدولة أو الفجوة بين الإيرادات والنفقات، والعجز في الموازنة العامة يعكس في التحليل النهائي فائض الطلب (Excess Demand)في الاقتصاد القومي، ولما كان الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، يمثل نسبة كبيرة من الطلب الكلي، لذا فإن زيادة الطلب الكلي على

العرض الكلي يعبر عن فجوة تضخمية (Inflationary Gap).

وجدول (3)يبين حقيقة الأمر في اليمن فقد كان العجز في الموازنة العامة طوال المدة المدروسة بمستويات مختلفة تأخذ اتجاهاً تنازلياً ماعدا عامي(2001)، (2000) إذ تحقق فائضاً فيها .أما معدل عجز الموازنة العامة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة(١٩٨٦-١٩٩٤) فكانت -974.2مليون دولار -15.5%على التوالي وكان معدل تلك المؤشرات للمدة (١٩٩٥- ٢٠٠٣) هو -96.3مليون دولار ، -1.6على التوالي أيضاً ، وهذا يشير إلى النجاح الذي حققته السياسة المالية في الاستهلاك العام وإعادة تخصيص الإنفاق العام لصالح النفقات الاستثمارية مقارنة بالنفقات الجارية وزيادة الإيرادات العامة وكل ذلك من اجل تحقيق هدف برنامج التكييف الذي طبقته اليمن والذي يسعى إلى تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة إلى اقل ما يمكن.[17]

جدول (3)العجز في الموازنة العامة ونسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليمن للمدة (١٩٨٦- ٢٠٠٣).

السنة	الفجوة(القيمة مليون دولار الأمريكي)	الفجوة إلى GDP%
1986	785.9-	15.9-
1987	1200.6-	22.1-
1988	1309.4-	18.4-
1989	1149.6-	13.3-
1990	991.0-	14.8-
1991	874.0-	10.8-
1992	792.7-	12.3-
1993	816.6-	14.6-
1994	853.2-	17.5-
1995	301.5-	6.7-
1996	117.1-	2.3-

1997	71.0-	1.2-
1998	435.7-	8.3-
1999	16-	0.21-
2000	791	8.0(فائض)
2001	246	2.56(فائض)
2002	99-	0.97-
2003	590-	5.1-

المصدر: أحتسب من قبل الباحثين بالاعتماد على نفس المصدر السابق.

المبحث الثاني: اختلال هيكل الانتاج

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية وجود نوع من التناسق النسبي في تنمية القطاعات الاقتصادية لكي لا يكون نمو احد القطاعات على حساب القطاعات الأخرى أو ركودها، أو لا يكون ذلك سببا في حدوث اختناقات متعددة في الاقتصاد كتعطيل جزء من الطاقات الانتاجية في بعض القطاعات أو نقص في مدخلات عملية الانتاج أو زيادة الاعتماد على القطاع الخارجي لتطوير القطاعات المختلفة في الاقتصاد. وكما هو معروف إن البلدان المختلفة تتسم باختلاف نسب النمو بين قطاعاتها الاقتصادية وضعف التنسيق والتشابك القطاعي، ولهذا نلاحظ زيادة المساهمة النسبية للقطاعات الخدمية والقطاعات التوزيعية في الناتج المحلي الإجمالي على حساب المساهمة النسبية للقطاعات السلعية، يضاف إلى ذلك أن هيكل القطاعات السلعية في الدول المختلفة تتسم بخاصية أخرى وهي سيادة قطاع الانتاج الأولي(الزراعة والاستخراج) على هيكل الانتاج السلعي وبحالة المساهمة النسبية للصناعات التحويلية في الناتج المحلي التي يعد ارتفاع مساهمتها في هذا الناتج وارتفاع مستوى النمو فيها من ابرز مظاهر التطور الاقتصادي.

وبالنسبة للاقتصاديات العربية الممولة دولياً للتكييف فعلى الرغم من تحقيقها معدلات نمو موجبة في عدد من القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي لتلك الأقطار خلال المدة المدروسة، إلا أن اقتصادياتها ما

تزال تعاني من تشوهات واختلالات متعددة في هياكلها الانتاجية، وتلك التشوهات سيتم تناولها كما يأتي-:

١- اختلال المساهمة النسبية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الاختلال في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية (السلعية، التوزيعية، الخدمية)، إحدى خصائص الاقتصاديات العربية والتي من ضمنها اليمن، ضمن الجدول (4)يلاحظ الاختلال الواضح بين نسبة مساهمة القطاعات السلعية من جهة والقطاعات التوزيعية والخدمية من جهة أخرى وما تزال الأولى تهيمن على مستوى النشاط الاقتصادي وتستحوذ على نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي .

فقد بلغ معدل مساهمة القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي 45.9%، 24.6%، 23%على الترتيب خلال فترة(١٩٨٦-١٩٩٤) التي سبقت تطبيق برنامج التكيف الاقتصادي ، في حين بلغ معدل مساهمة القطاعات نفسها58.2%، 22.9%، 15.9%على نفس الترتيب السابق للفترة(١٩٩٥- ٢٠٠٣) التي شهدت تطبيق برامج التكيف الذي هيمنت عليه القطاعات السلعية مقارنة بالقطاعات الأخرى وبزيادة مقدارها 12.3%خلال مدة التطبيق في حين تراجعت معدل مساهمة القطاعات التوزيعية والخدمية بنسبة 1.7% و 7.1%على الترتيب بعد تطبيق برامج التكييف، ويرجع هيمنة مساهمة القطاعات السلعية على هيكل الناتج المحلي إلى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع ألاستخراجي النفطي ، حيث بلغت مساهمته 30.4%عام 1996بعد إن كانت 14عام 1995في حين تراجعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى 16.6% عام 1996بعد إن كانت 27.9%عام 1995 وقد يرجع زيادة مساهمة القطاع النفطي إلى استجابة الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع.حيث تتطلب عملية التنمية الاقتصادية الناجحة وجود نوع من التناسق النسبي في تنمية القطاعات الاقتصادية ، لكي لا يكون نمو احد القطاعات على حساب تراجع القطاعات الأخر أو ركودها ، أو لا يكون ذلك سبباً في حدوث اختناقات متعددة في الاقتصاد كتعطيل جزء من الطاقات

الانتاجية في بعض القطاعات أو نقص في مدخلات عملية الانتاج أو زيادة الاعتماد على القطاع الخارجي لتطوير القطاعات المختلفة في الاقتصاد كما ذكرنا سابقاً .

جدول (4)يبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في اليمن للمدة(١٩٨٦- ٢٠٠٣)الأرقام نسب مئوية

السنوات	القطاعات السلعية	القطاعات الخدمية	القطاعات التوزيعية
	38.5	21.8	26.5
1986	39.8	32.6	24.7
1987	46.8	22.0	22.3
1988	47.2	21.9	22.1
1989	43.4	30.8	20.5
1990	42.3	27.7	24.7
1991	50.9	19.7	25.7
1992	48.0	20.6	28.0
1993	48.6	19.9	28.7
1994	54.2	16.7	25.3
1995	62.8	13.2	20.0
1996	61.8	13.8	20.5
1997	54.5	16.9	24.3
1998	62.3	15.8	19.0
1999	61.9	14.8	21.2
2000	56.8	16.8	24.4
2001	9.53	7.17	2.26
2002	6.55	0.17	6.25
2003			

المصدر :صندوق النقد العربي :الحسابات القومية في الدول العربية للمدة(2003 -1986).

صندوق النقد العربي :التقرير الاقتصادي العربي الموحد أيلول.2004

٢- اختلال **علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية:**

نتيجة لاختلال المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية الرئيسة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي اليمني اختلت علاقات النمو بين هذه القطاعات ويشير الجدول (5)إلى معدلات النمو للقطاعات المكونة للناتج المحلي للمدة(١٩٨٦- ٢٠٠٣) ومن الملاحظ هناك تذبذب في معدلات النمو للقطاعات خلال مدة الدراسة وما قبل التكيف وما بعده، إذ وصلت إلى معدلات نمو سالبة، وظهر ذلك في القطاعات كافة ولأعوام مختلفة، وقد يعود

ذلك إلى حالة الركود الذي أصاب الاقتصاد اليمني، نتيجة تدهور أسعار النفط الذي انعكس على القطاعات كافة، والحرب الأهلية وحرب الخليج الثانية ....الخ.

وقد بلغت معدلات النمو للقطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية خلال مدة الدراسة(١٩٨٦- ٢٠٠٣) 5.7% 9.4% 6.3%وعلى التوالي أما خلال مدة ما قبل التكيف (١٩٨٦- ١٩٩٤) كانت معدلات النمو لنفس القطاعات وعلى نفس الترتيب 2.7% 6.5% 4.7%في حين بلغت معدلات النمو بعد التكييف(١٩٩٥- ٢٠٠٣)للقطاعات ذاتها 11.3% 7.9%8.7%و الترتيب نفسه أيضا، وبالرغم من تذبذب معدلات النمو للقطاعات المكونة للناتج المحلي طوال المدة المدروسة لكنها تشير إلى نتائج ايجابية بالرغم من وجود معدلات النمو السالبة لبعض السنوات كما أن معدلات النمو بعد تطبيق برامج التكييف أكثر مقارنة بمعدلات النمو قبل تطبيق برامج التكييف ويظهر من مقارنة قيمة معدلات النمو في مدة تطبيق برامج التكييف بالفترة التي سبقتها أن تلك المعدلات كانت ايجابية كما أسلفنا حيث تأتي بالمقدمة القطاعات السلعية تليها القطاعات التوزيعية ثم الخدمية ويعزى ذلك على الأرجح إلى زيادة إنتاج النفط في اليمن والى تحسن وضع بعض الصناعات التحويلية والصغيرة مما جعل نمو القطاعات السلعية في المقدمة .

جدول (5)معدلات النمو السنوية للقطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٨٦- ٢٠٠٣) في اليمن

(الأرقام نسبة مئوية)

السنة	القطاعات السلعية	القطاعات الخدمية	القطاعات التوزيعية
1986	2.9-	11.05-	9.8-
1987	7.8	19.7	13.7
1988	44.5	23.4	13.9
1989	22.6	33.4	20.9
1990	51.9	33.4	20.9
1991	32.5-	19.2-	16.3-

3.3-	0	2.9-	1992
5.9-	9.0-	18.2-	1993
10.3-	15.9-	11.4-	1994
18.8-	22.4-	2.5	1995
9.6-	9.0-	32.4	1996
15.8	18.0	11.1	1997
6.6	10.6	20.5-	1998
11.5-	9.3	26.7	1999
52.6	28.8	36.5	2000
12.6	10.6	10.1-	2001
21.1	18.8	6.7	2002
9.7	7.3	16.2-	2003

المصدر: أحتسب من قبل الباحثين بالاعتماد على نفس المصدر السابق.

الفصل الثالث: (التحليل والمناقشة)

قياس الأثر الكلي للتكييف الاقتصادي على مؤشرات الأداء العام للاقتصاد الكلي اليمني

إن اختيار هذا الأسلوب يعتمد على طبيعة القناعات المسبقة حول سلوك المتغيرات المطلوب دراستها، وهل أن التغيير في هذه المتغيرات ناتج عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد العالمي أم انه ناتج عن تغيير سياسات الاقتصاد الكلي المرتبطة بتنفيذ برامج التكييف أو عدم تنفيذها ؟ وبالنسبة للدول التي تطبق برامج التكييف ينبغي أن يؤخذ بالحسبان إن النتائج التي تحققت هل كانت بسبب السياسات التي تضمنها برنامج التكييف أم أنها كانت بسبب السياسات السابقة

قبل تبني برامج التكييف.

وبناءً على ما تقدم فإن التقدير القياسي هنا لا يهدف إلى تحديد العوامل المؤثرة في كل من مؤشرات الاقتصاد الكلي المختارة، وإنما الهدف هو تحديد اثر سياسات التكييف الاقتصادي في كل من المؤشرات المختارة في البلد المدروس (اليمن) الذي نفذ برامج التكييف. وهذا ينصب في مجال الإجابة عن التسأولات السابقة. وبما أن الإجراءات التي تضمنتها هذه البرامج تتعلق بجوانب متعددة في الاقتصاد بعضها يمكن التعبير عنها بصورة كمية وبعضها الأخر لا يمكن قياسها كمياً، لذلك تم استخدام المتغير الوهمي Dummy Variableبكونه متغيرا مستقلا وذلك بإعطائه (قيمة الصفر) في السنوات التي لم يطبق فيها البرنامج وقيمة (واحد) في السنوات التي طبق فيها برنامج التكييف، وعلى هذا الأساس فإن المتغير الوهمي يعبر عن جميع الإجراءات التي يتم اتخاذها عند تبني برنامج التكييف الاقتصادي التي نسعى لتقدير أثرها في المتغير التابع المتمثل بكل مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي المختارة.

وعند تطبيق النموذج الموصوف بصيغته البسيطة ظهرت معظم النتائج غير معنوية وفي بعض الحالات ظهرت القوة التفسيرية للنموذج منخفضة فضلا عن مشكلات التقدير الأخريات، ولغرض تحسين نتائج التقدير تم إدخال بعض التعديلات على النموذج ومن أهم التعديلات استخدام الدالة الشرائحية Spline functionأو ما يطلق عليه أحياناً Time Adjustment effectبدلا من المتغير الوهمي وذلك بإعطاء صفر للسنوات التي يوجد فيها برنامج تكييف (0)وإعطاء قيم (1.2.3.....n) للسنوات التي يوجد فيها برامج تكييف، أي إن المتغير يزاول تأثيره تدريجياً[١٨] ، وذلك بالاستناد إلى افتراض أن التغير الهيكلي في مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية لا يكون مفاجئاً وتاماً وإنما يحدث تدريجياً.

ولزيادة تعديلات أخرى على النموذج بغية تحسين النتائج تم إدخال الزمن بصفته متغيراً توضيحياً على أساس أنه يعبر عن النمو الذاتي والتطور خلال المدة المدروسة أو انه يعبر عن المتغيرات الأخر غير الداخلة

في النموذج. وعلى الرغم من إجراء تلك التعديلات على الصيغة العامة للنموذج إلا أن بعض النتائج ليست بالمستوى المطلوب لانخفاض قوتها التفسيرية ومن ثم ضعف اعتماديتها في التفسير إلا أن ذلك يعني من جانب أخر أن كل من اثر التكييف واثر التطور الزمني لا يكونا مؤثرين على بعض مؤشرات الأداء العام للاقتصاد الكلي ومن ثم لا يفسران سلوك المؤشر الذي تظهر قوته التفسيرية ضعيفة وهذا حالة طبيعية تظهر في بعض المتغيرات إذ أن بعض المتغيرات قد تفسر سلوك بعض المؤشرات ولا تفسر سلوك المؤشرات. كما تم أجراء معالجة مشكلة الارتباط الذاتي أو التخفيف من أثرها باستخدام طريقة دبرين Durbin's Method على مرحلتين . إما الصيغة العامة للنموذج فهي كالآتي:

$$Yi=f(sp.T) \qquad I=1.2.3.....6$$

إذ إن:

Yi = يعبر عن أي مؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي المختارة.

Sp=الدالة الشرائحية (وتعبر عن الأثر الكلي لسياسات التكييف).

T= الزمن (ويعبر عن اثر السياسات السابقة والمتغيرات الأخر.

وبالاعتماد على صيغة النموذج السابقة تم اختيار مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسة وكالاتي:

GDP = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

GDP/GDFCT = نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

Bop/GDP= نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.

INF = معدل التضخم.

EX= سعر الصرف (للعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي).

وعلى هذا الأساس سيتم تناول تقدير دوال تلك المؤشرات للمدة(١٩٨٦-٢٠٠٣)، ومن الطبيعي أن تتفاوت التقديرات سواء في القوة التفسيرية لمعادلات الانحدار أم في مدى اعتمادية المعالم المقدرة، أم في مدى انسجام اتجاهات التأثير مع الأنماط المتوقعة، وكذلك تتفاوت التقديرات في مدى خلو معادلات الانحدار المعنية من مشكلات الارتباط الذاتي

وغيرها.

وقد لا يسع المجال لأدراج جميع تجارب التقدير وإنما سنتقتصر على بعضها الذي يتصف بالخصائص المرغوبة في التقدير الكمي أو على الأقل اختيار أفضل صيغة مقارنة بالصيغ المقدرة ضمن المحاولات المتعددة لكي يمكن استخدامها لأغراض التحليل الاقتصادي.

١- تقدير نموذج معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي-:

أوضحت مؤشرات النمو العامة في اليمن في فترة ما قبل تطبيق برامج التكييف وما بعدها أنّ معدل نمو GDPكان متذبذباً طيلة المدة من (١٩٨٦- ٢٠٠٣) واستمر ذلك مما انعكس سلباً على نتائج التقدير، وقد اظهر النموذج المقدر اثر كل من برامج التكييف والزمن في معدل نمو GDPالنتائج الآتية-:

$$T-GDP=3.1+4.51\ Sp+1.44$$

$$T = (0.29)\ (1.57)^{*}\ (-0.84)$$

$$S = 15.84 \qquad R^2 = 22.6\%$$

$$R^{-2} = 12.3$$

$$F = 2.19 \qquad D.W = 1.57$$

تبين من تقدير النموذج الخطي أن معنوية معلمات النموذج بشكل عام كانت ضعيفة بالاستناد إلى اختبار tحيث كانت معنوية معامل SPالذي يمثل اثر برامج التكييف على نمو GDPعند مستوى 10%في حين لم تثبت معنوية معامل الزمن خلال مدة الدراسة ويتجلى ذلك من خلال انخفاض قيمة R^{-2}التي لم تفسر سوى 13%من التغيرات في النموذج إضافة إلى كونه غير معنوي من خلال اختبار F ومن ذلك نستنتج أن هذا النموذج لا يمكن الاعتماد عليه من خلال معرفة اثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في (SP، t) في تفسير نمو GDP، مما يشير إلى أن تلك المتغيرات غير مؤهلة لإعطاء صورة واضحة للتغير في نمو GDP، ما عدا معلمة SPالتي ظهرت بمستوى معنوية ضعيف إلى أنها مؤشر من بعد إلى الأثر الكلي لسياسات التكييف الاقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي مما يعد مؤشراً ولو ضعيفاً للأثر الايجابي لتلك السياسات في تحسين أداء الاقتصاد العام وهذا يعني أن برامج التكيف لم تحقق هدفها الأساسي في

تحقيق معدل نمو حقيقي موجب.

٢- تقدير نموذج نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي -:

من ضمن أولويات سياسات التكييف الاقتصادي في اليمن خفض الإنفاق العام وتحسين وضع الموازنة والحد من العجز المستمر فيها وفي هذا السياق تم تقدير نموذج يوضح مدى اثر برامج التكييف والزمن على نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي. واظهر النموذج النتائج الآتية:

$$GDFCT = -20.3 + 0.223\ SP + 1.18\ T$$
$$T \quad (-6.15)^{***} \quad (0.26) \quad (2.27)^{**}$$

$$S = 4.796 \qquad R^2 = 70.4 \qquad R^{-2} = 66.4$$
$$F = (17.82)^{***}$$
$$D.W = 1.42$$

بالاستناد إلى اختبار Tظهرت معنوية كل من المقطع αعند مستوى 1%وكانت معنوية الزمن Tعند مستوى 5%في حين لم تظهر معنوية SPالذي يبين اثر برامج التكييف على GDFCT. في حين كانت القوة التفسيرية للنموذج ممثلة بـ R-2يشير إلى أن 66% من التغيرات في عجز الموازنة تعود إلى المتغيرات المستقلة في حين أن 34%تعود إلى متغيرات أخرى ومما يعزز ذلك المعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار Fالذي كانت بمستوى1%، إما اختبار D.W فيشير إلى خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية. ويمكن تفسير سلوك المتغيرات المستقلة في النموذج الذي يشير إلى عدم معنوية اثر برامج التكييف SPفي حين يوجد اثر معنوي موجب للزمن Tعلى نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى إن هناك تذبذباً في عجز الموازنة، ومما يجعل تلك النتائج بهذه الصورة (انعدام اثر برامج التكييف، وزيادة في نسبة العجز مع الزمن) إلى انه بالرغم من التخفيض في النفقات العامة بشكل عام إلا أن الزيادة السكانية تحتم زيادة النفقات العامة من جانب إضافة إلى نمو GDPلا يواكب زيادة النفقات مما جعل النتائج بهذه الصورة، وهذا التفسير الأرجح لهذه الظاهرة في اليمن.

٣ - تقدير نموذج نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي-:

إن عجز ميزان المدفوعات يعد احد المؤشرات التي تتطلب إجراء عمليات الإصلاح والتكييف الاقتصادي وذلك لتخفيف اثر تلك المشكلة على الاقتصاد القومي، وفي

هذا الصدد تم تقدير نمـــوذج لأثـــر بـــرامج التكييف الاقتصادي والزمن على نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليمن واظهر النموذج النتائج الآتية:

$$BOP/GDP = -0.01 + 0.871\,SP - 0.025T$$

$$T = \quad (0.00) \quad (1.58)^{*} \quad (-0.08)$$

$$S = 3.041 \qquad R^2 = 46.3 \qquad R^{-2} = 39.2$$

$$F = (6.48)^{***} \qquad D.W = 1.14$$

تشير الاختبارات الإحصائية وفي مقدمتها t-test إلى انخفاض مستوى معنوية المعاملات المقدرة بالرغم من معنوية معلمة SPعند مستوى 10%والذي يظهر اثر برامج التكييف على نسبة عجز الحساب الجاري إلى GDPمن جانب أخر لم تظهر معنوية المقطع الثابت (Constant)وكذلك لم تظهر معنوية معامل تغير الزمن، وقد يعود ذلك إلى عدم فاعلية تخفيض قيمة العملة Devolutionفي زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات ومن ثم تخفيض نسبة عجز الحساب الجاري إلى GDPوهذا واقع البلدان النامية التي تتسم بانخفاض مرونة الهيكل الانتاجي.

إما معامل التحديد المتعدد المعدل R^{-2} فيشير إلى نسبة 40%تقريباً من التغيرات في المتغير التابع تعزى إلى المتغيرات المســتقلة وان 60%من التغير فـــي المتغيـــر التـــابع (GDP/BOP)تعزى إلى متغيرات عشوائية أو متغيرات لم تدخل بالتوصيف .إما اختبـــار (test−F) فيشير إلى معنوية النموذج ككـــل عند مستوى1%، من جانب أخـــر يبـــين D.W إلى أن النموذج يقع في منطقة عـــدم التحديد ونستطيع أن نقول بالاستناد إلى واقع النمـــوذج انـــه لا اثـــر لمشـــكلة الارتبـــاط الذاتي Onto correlationعلـــى النمـــوذج المقدر .

4- تقدير نموذج معدل التضخم:

يعتبر التضخم من أهم المشاكل الاقتصـــادية التي تتطلب العلاج من خلال برامج التكييف الاقتصادي، ولعل اليمن عانت من التضـــخم التصاعدي خلال العقود المنصرمة ولذلك في مقدمة ما استهدفت برامج التكييف العمل على تخفيض حدة التضخم وكبح جماحـــه، وقـــدر نموذج لأثر برامج التكييف والـــزمن علـــى معدل التضخم، إذا أعطى النتائج الآتية-:

$$8.20\ SP + 3.53\ T - INF = 9.31$$
$$T = (1.39)\quad (-4.62)^{***}\quad (3.33)^{***}$$

$$S = 9.765 \qquad R^2 = 63.1 \qquad R^{-2} = 58.2$$
$$F = (12.82)^{***} \qquad D.W = 0.98$$

يتضح من خلال الاختبارات الإحصائية، أن اختبار t-test تشير إلى معنوية المعلمات المقدرة، حيث كانت معنوية المقطع SP, Constant، عند مستوى 1%إما القوة التفسيرية للنموذج فتتضح من خلال معامل التحديد المتعدد المعدل R^{-2}فكانت أكثر من 58%بمعنى أن هذا المقدار في التغير من المتغير التابع التضخم (INF) يعزى إلى المتغيرات المستقلة (T, SP) وان نسبة 42% في التغير من المتغير التابع تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج أو عوامل عشوائية طارئة. ومما يؤكد ذلك مستوى معنوية F-test إذ كان عند مستوى 1%، إما اختبار D.W فكان في منطقة عدم الحسم ، ونستطيع أن نقول أن مشكلة الارتباط الذاتي غير مؤثرة في النموذج المقدر.

نستنتج من نموذج التضخم المقدر السابق أن معلمة SPالذي تبين اثر برامج التكييف على التضخم أنها ذات قيمة مرتفعة وسالبة وهذه نتيجة منطقية تتفق تماما مع أهداف برامج التكييف الاقتصادي ويؤكد فعالية تلك البرامج في كبح جماح التضخم خلال مدة تطبيق برامج التكييف، إلا إن معلمة الزمن كانت موجبة وكبيرة نسبياً مما يشير إلى انه بالرغم من تخفيض معدلات التضخم خلال فترة برامج التكييف، إلا أن معدلات التضخم خلال السلسلة الزمنية المدروسة(١٩٨٦- ٢٠٠٣) يأخذ اتجاهاً صعودياً بشكل عام يطغى على تخفيض معدل التضخم في فترة تطبيق برامج التكييف، وهذا على الأرجح سبب علاقة معلمة الزمن مع التضخم موجبة.

٥ - تقدير نموذج سعر الصرف:

قدر نموذج سعر الصرف لمعرفة اثر متغيرات كل من التكييف الاقتصادي والزمن على سعر صرف العملة اليمنية باعتبار التحكم في قيمة العملة يمثل احد أدوات السياسة الاقتصادية المهمة في برامج التكييف وذلك من اجل إزالة المبالغة في قيمة العملة وإعطاءها وزنها الحقيقي لأجل معرفة واقع القطاع الخارجي وتقليل العجز الذي يعاني

منه وذلك من خلال تنشيط وضع الصادرات وتقليل الطلب على الاستيرادات وهذا بالتأكيد يتطلب شرط عادةً ما تفتقده البلـــدان الناميـــة وهو مرونة الجهاز الانتاجي ومن ثم يعكس ضعفاً على فعالية تلك الأداة، وقـــد أعطـــى نموذج سعر الصرف المقدر النتائج الآتية:

$$Ex = -18.4 + 5.46\ SP + 9.47\ T$$
$$T = (-1.60)^{*}\quad (1.80)^{**}\quad (5.24)^{***}$$

$$S = 16.67 \qquad R^2 = 94.8 \qquad R^{-2} = 94.1$$
$$F = (136.27)^{***} \qquad D.W = 0.48$$

بالاستناد إلى اختبار t-test ظهرت معنوية الثابت Constantعند مستوى 10% بينما كانت معنوية اثر التكييف الاقتصادي SP عند مستوى 5%في حين ثبتت معنوية الزمن Tعند مستوى 1%إما القوة التفسيرية للنموذج فكانت كبيرة حيث يشير معامل التحديد المتعدد المعدل أن 94%من التغير في المتغير التاسع (EX)تعود إلى المتغيرات المستقلة (T)(SP)في حين أن 6%من تغيرات المتغير التابع تعود إلى عوامل عشوائية طارئة أو متغيرات لم تدخل في النموذج ومما يؤكد تلك القوة التفسيرية ارتفاع المعنوية الكلية للنموذج F-testحيث كانت عند مستوى معنوية 1%، إما اختبار (D.W) فكان في الوضع غير المحسوم ، ومن خلال واقع النموذج يتضح أن مشكلة الارتباط الذاتي Onto correlationغير مؤثرة في التقدير.

إما التفسير الاقتصادي لسلوك المتغيرات المستقلة فكان حجم وإشارة المعلمات المقدرة متوافقة مع المنطق الاقتصادي ومتوافقة أيضاً مع قوة الاختبارات الإحصائية أيضاً، فكانت معلمة SP التي تشير إلى أثر برامج التكييف على سعر الصرف كبير نسبياً وموجباً مما يشير إلى أن هناك انخفاض تدريجي لقيمة العملة(أي زيادة عدد وحدات العملة المحلية مقابل الدولار) تماشياً مع الوضع الاقتصادي لليمن والوضع الاقتصادي العالمي بمعنى محاولة الاقتراب إلى القيمة الحقيقية من خلال تغيرات سعر الصرف لتحسين أداء القطاع الخارجي من جهة وتخفيض العجز في الحساب الجاري من جهة أخرى وهذا جوهر أهداف برامج التكييف الاقتصادي.

ومما يعزز النتيجة السابقة ظهور معلمة اثر الزمن على سعر الصرف بقيمة

كبيرة أيضاً مما يشير إلى أنه هناك انخفاض تدريجي في قيمة العملة اليمنية ليس عند البدء في تطبيق برامج التكييف فحسب بل يعود إلى بداية السلسة الزمنية المدروسة وقد يكون قبلها.

وبعد استعراض النماذج المقدرة لأثر كل من برامج التكييف (SP)والزمن (T) على كل من مؤشرات الأداء العام للاقتصاد الكلي في اليمن المتمثلة بمعدل نمو (GDP) ونسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وسعر الصرف، يتضح ما يأتي-:

- انخفاض اثر المتغيرات المستقلة (SP)، (T)على معدل نمو GDPومن ثم لا تفسر تلك المتغيرات وضع نمو GDPلانخفاض القوة التفسيرية للنموذج ومن ثم ضعف اعتماديته.
- أما اثر تلك المتغيرات على GDFCT/GDPفكان متفاوتاً فلم يظهر أثر واضح للتكييف بينما ظهر أثراً واضحاً للزمن بمعنى أن علامات عجز الموازنة العامة ظاهرة عبر السلسة الزمنية المدروسة وهذه النتيجة لا تتفق مع أهداف برامج التكييف الاقتصادي.
- أما الأثر على (GDP/BOP)فكان متفاوتاً أيضاً ولكن عكس النموذج السابق، حيث ظهر أثر معاكس لأهداف برامج التكييف، أي بمعنى أن هناك عجزاً في الحساب الجاري مازال مستمراً خلال فترة تطبيق برامج التكييف، بينما لم يظهر اثر معنوي للزمن في هذا النموذج.
- أما الأثر على INF فكان اثر برامج التكييف سالباً بمعنى أن التضخم ينخفض تدريجياً خلال فترة برامج التكييف وهذا ما يتفق مع أهداف تلك البرامج أما اثر الزمن فكان موجباً مما يشير إلى أن هناك ارتفاعاً كبيراً في الأسعار قبل تطبيق برامج التكييف وبالرغم من التخفيض من التضخم خلال برامج التكييف إلا انه لم يظهر أثره عبر السلسة الزمنية المدروسة.

- أما الأثر على EXفكان موجب لكل من (SP)، (T)بمعنى أن هناك تخفيض في قيمة العملة وصولاً إلى قيمتها الحقيقية في سوق الصرف الحر وذلك من اجل تخفيض مستوى عجز الحساب الجاري وهذا يمثل جوهر أهداف برامج التكييف .

عموماً يمكن القول إنّ أثر برامج التكييف كان فعالاً في بعض مؤشرات الأداء العام للاقتصاد اليمني وخصوصاً في تخفيض معدلات التضخم وفي سعر الصرف لتحسين وضع القطاع الخارجي، بينما لم يظهر اثر واضح يعول عليه في المؤشرات الأخرى حالياً. وهذا ما يتفق مع الفرضية العامة للبحث إلا أن ذلك لا يعني انعدام جدوى تلك البرامج، ولكن قد تحتاج إلى تطبيق تدريجي خلال مدة تتوقف على وضع وأمكانات الاقتصاد اليمني لقطف ثمار عملية التكييف الاقتصادي.

الاستنتاجات والتوصيات

١ – نظراً لعدم ظهور اثر واضح للتكييف على نمو GDPمما يستدعي التركيز على النمو والتنمية في اليمن خلال فترة تطبيق برامج التكييف الاقتصادي أي تطبيق أسلوب(التكييف مع النمو).

٢ – انخفاض فاعلية برامج التكييف لتخفيض عجز الموازنة العامة، مما يتطلب معالجة تلك المشكلة باعتبارها أمراً ملحاً إذا ما أريد تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن التوصيات المتداولة غير قابلة للتطبيق اجتماعياً وسياسياً فضلاً عن عدم كفايتها، لذا نوصي بانتهاج سبل أخرى لتمويل الخدمات العمومية على أساس (اجتماعي–تعاوني–محلي) إلى جانب تقليل النفقات الحكومية الصرفة.

٣ – أظهرت النتائج استمرار عجز الحساب الجاري خلال المدة المدروسة مما يشير إلى انخفاض فاعلية أدوات التكييف في تخفيض حدة هذه المشكلة وفي مقدمتها تخفيف قيمة العملة مما يتطلب إسناداً لهذه الأداة تنشيط الجهاز الانتاجي وتنويع مصادره إضافة إلى تقليل الاعتماد على الاستيرادات للحاجات المحلية قدر المستطاع .

٤ – تشير النتائج إلى الأثر الايجابي لبرامج التكييف على التضخم بمعنى أن هناك انخفاض تدريجي لمستوى الأسعار خلال فترة تطبيق برامج التكييف، مما يتطلب تعزيز الإجراءات المتخذة في هذا الاتجاه.

٥ – هناك تخفيض في قيمة العملة اليمنية وصولاً إلى قيمتها الحقيقية في سوق الصرف الحر وهذا ما تشير إليه النتائج إثناء فترة تطبيق برامج التكييف وبالرغم من كون ذلك وسيلة مهمة من وسائل سياسات التكييف إلا أن ثمار أثارها على تحسين وضع الحساب الجاري لم تكن ملموسة بمعنى أن آلية (الإنفاق -الدخل) تعمل تلقائياً باتجاه تقليل الأثر الايجابي لتخفيض قيمة العملة ولذلك يتطلب الأمر إسناد التخفيض بسياسة ترمي إلى تقليل الإنفاق الحكومي أو الحيلولة دون زيادته، بتعبير أخر أن عملية التكييف تحتاج تخفيض الطلب الكلي فضلاً عن تحويله باتجاه السلع المحلية، ويسهل تنفيذ مثل هذه السياسة عندما يكون الاقتصاد في مستوى الاستخدام الكامل.

٦ – يتضح من نتائج البحث أن جوهر المشكلة الاقتصادية في البلد المدروس بشكل خاص والبلدان النامية بشكل عام المطبقة لبرامج التكييف لا يمثل الاختلالات ذات الطابع الاسمي أو النقدي فحسب ولكن يمثل الاختلال في التوازن الحقيقي بين الموارد والاستخدامات أي إنها مشكلة نمو وتنمية فضلاً عن كونها مشكلة توازنية، مما يتطلب التركيز على الجانب الحقيقي في الاقتصاد.

٧ – لإيجاد حلول فعالة للمشكلات الهيكلية والمساعدة في تطبيق سياسة تكييف ملائمة في اليمن يتطلب ما يأتي:

- إتباع استراتيجيات انفتاحية للتنمية
- وضع إطار اقتصادي متحرر مع تحقيق قدر أكبر من الاعتماد على مؤشرات السوق
- أن يكون تدخل القطاع العام انتقائياً فعالاً
- تشجيع زيادة المدخلات المحلية في القطاعين العام والخاص
- إعادة تنظيم برامج الاستثمارات العمومية وإعادة تحديد أولويتها
- تحقيق قدر كبير من المرونة

والسرعة في الاستجابة للتغيرات وذلك في إطار أهداف ثابتة يمكن التنبؤ بها.

المصادر والهوامش العربية والأجنبية

١) رمزي زكي، **" مشكلة التضخم في مصر"**، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980، ص:.190-180 .

٢) فرانسوا بيرو، "**فلسفة لتنمية جديدة**"، ترجمة طلال سيناصر، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ص: ٣٨.

3) Edwards **"Sequencing Economic Liberalization in Developing Countries**", Finance and development, March, 1987.

٤) رمزي زكي، **"أزمة القروض الدولية، الأسباب والنتائج مع مشروع صياغة لرؤيا عربية "**، دار المستقبل العربي، القاهرة1987.،ص:٣٣.

٥) عبد المنعم السيد علي، "**اقتصاديات النقود والمصارف**"، الجزء الأول، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المسنتصرية، بغداد 1984، ص: ٣٦٨- ٣٦٩.

٦) عوض فاضل، "**النقود والبنوك**"، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، 1990، ص: ٥٨٣- ٥٤٨.

٧) محمد سعيد النابلسي، "**السياسة النقدية والمالية ووقعها على البيئة التحتية المالية**"، بحث مقدم في الندوة العربية للبحوث الاقتصادية ومنتدى الفكر العربي، عمان، 18-17أيلول، 1999.

٨) مهران، لاتام بيرميل، "**المساعدات التقنية التي يقدمها الصندوق التمويل والتنمية**"، المجلد 19، العدد 4، ديسمبر1982، ص: ١٢.

٩) محسن خان ومالكوم نايت،

"**برامج التكييف التي يدعمها الصندوق، التمويل والتنمية**"، المجلد 23، العدد1، مارس1986، ص.2

١٠) اندروكروكيت، "**بعض المسائل المتعلقة باستخدام موارد الصندوق**" التمويل والتنمية . المجلد 19العدد 2، يوليو 1982 .، ص: ١٣- ١٤.

11) Edwards, op. cit, p 20.

١٢) حاتم القرنشاوي ، "**سياسات وخطط تطوير القدرات التنافسية للاقتصاد المصري** "، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل , العدد الخامس ,صندوق النقد العربي، أبو ظبي،أكتوبر1999، ص: ٩٧.

١٣) علي توفيق الصادق، "**المنافسة في ظل العولمة:القضايا والمضامين**"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الخامس، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أكتوبر1999، ص: ٢٣.

١٤) سعد محمد عثمان، "**التحليل الكلي للاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات العربية وامكانات التصحيح لفترة التسعينات**"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب، المغرب، آذار،2001 ، ص: ٤.

١٥) منذر الشرع وخالد الوزني، "**سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي /تجربة الأردن**"، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في القاهرة، 1997، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1999، ص: ٢٠٥.

١٦) عبد الرزاق الفارس، "**الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997،

ص: ١١٩.

١٧) احمد علي البشاري" **(الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية من ١٩٩٥-٢٠٠١)**"، المؤتمر الاقتصادي اليمني، مجلة الثوابت، صنعاء، ١٩٨٨، ص: ٢٨٦.

18) Poirier, D. J., "The Econometrics of Structural Change with Special Emphasis on Spline Function" Amsterdam, North Holland Publisher Co. 1976.